مجلة جامعة عمران **04** (2024) ص 033

تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية اليمنية.

حميد عبدالله علي مسواك*

قسم المحاسبة، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة عمران، اليمن

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية، واستناداً إلى تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لهدفها اعتمدت في اختبار فرضياتها على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للبنوك التقليدية اليمنية والمنشورة خلال الفترة من (2014-2018م)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تدني مستوى الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية.
2. تبين وجود ممارسة لإدارة الأرباح في التقارير المالية للبنوك التقليدية اليمنية في الفترة من (2014-2018م).
3. توجد علاقة ارتباط طردية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.
4. توجد علاقة ارتباط عكسية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية.
5. توجد علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.
6. إن أقوى التأثيرات الكلية على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك.

الكلمات الاستدلالية: قواعد حوكمة البنوك، إدارة الأرباح، مصداقية القوائم المالية.

Abstract: This study investigated the impact of profit management practices as an Intermediate variable in the relationship between the mandatory application of bank governance rules and the financial statement credibility in Yemeni traditional banks. The study was based on data obtained from the financial reports of Yemeni traditional banks published during the period from 2014 to 2018. The study yielded several key results:

1. The level of disclosure of bank governance rules in the published financial reports of Yemeni traditional banks was low.
2. There is an existence of earnings management practices in the financial reports of Yemeni traditional banks published during the period from 2014 to 2018.
3. There is an positive relationship between the mandatory application of bank governance rules and the financial statements credibility in Yemeni traditional banks.
4. There is an inverse relationship between the mandatory application of bank governance rules and earnings management practices in Yemeni traditional banks.
5. There is an inverse relationship between earnings management practices and the credibility of financial statements in Yemeni traditional banks.
6. The strongest overall impact on financial statements credibility was attributed to the variable of the mandatory application of bank governance rules.

المقدمة

شهد العالم في أوائل القرن الحالي أزمة مالية قوية اجتاحت عدد من الاقتصاديات العالمية، ونتج عنها انهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية بصفه خاصة وفي بقية الدول بصفه عامة، ففي بداية النصف الثاني من عام (2008م) تم الاعتراف بإفلاس بنك ليمان براذ رز – رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية– ، بالإضافة إلى مجموعة من البنوك التي وصل عددها إلى أكثر من

*Email: hameed01215242@gmail.com

©Amran University Publishing

(124) بنكاً حتى نهاية عام (2009م)، كما امتدت آثار الأزمة المالية إلى البنوك والمؤسسات المالية في أوربا واليابان وذلك نتيجة الإفراط في التمويل العقاري في مقابل عجز المقترضين عن سداد تلك الديون(العبسي،2010م).

وفي الجمهورية اليمنية حدثت موجة انهيارات لشركات الاستثمار وتوظيف الأموال في تسعينيات القرن العشرين، فقد تم الإعلان عن إفلاس شركة المنقذ وكافة شركاتها التابعة (شركة الفتح والسنابل والنور) والتي تمكنت من جمع مبلغ مليار وثمانمائة مليون ريال، وذلك نتيجة للغياب والتقصير في تنظيم شئون مثل هذه الشركات وعدم توفر آليات جادة للرقابة عليها، وفي ديسمبر عام (2005م) أعلن البنك المركزي اليمني عن إفلاس البنك الوطني ووضع اليد عليه بعد توقفه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وتم إحالة أعضاء مجلس إدارة البنك إلى النيابة الجزائية بتهمة اختلاس مبلغ (48) مليار ريال، فضلاً عن تعثر أكثر من (100) مشروع اقتصادي في اليمن(https://www.alayyam.hnfo).

وقد ترتب على ما سبق ضياع الحقوق المالية للمساهمين والتي قُدرت بالمليارات، وتم توجيه أصابع الاتهام لأعضاء مجالس الإدارات لعجزهم عن الوفاء بمسؤولياتهم وتقاعسهم عن ممارسة دورهم الرقابي في إدارة تلك البنوك، وأثيرت تساؤلات عده حول كفاءتهم ونزاهتهم ومستوى أدائهم، كما وجهت أصابع الاتهام لبعض المديرين التنفيذيين بقيامهم بممارسات إدارة الأرباح بغرض تعظيم منافعهم الخاصة، مما تسبب في إلحاق الضرر بمصالح المساهمين وبقية الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ونتيجة لذلك تصدر مفهوم حوكمة البنوك قائمة أولويات البحث العلمي، كما حظي باهتمام الحكومات ومؤسسات القطاع المصرفي عقب الانهيارات التي أصابت كبريات البنوك، بل أنه أصبح من أهم المؤشرات لمدى ملائمة وصحة البيئة الاقتصادية للاستثمار كونه يعتمد على عوامل ايجابية أهمها الإفصاح والشفافية والفصل بين الملكية والإدارة وإتباع قواعد محاسبية واضحة وصريحة عند إعداد القوائم المالية.

مشكلة الدراسة:

تزايد الاهتمام بحوكمة البنوك في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بصفه مستمرة خاصة بعد الانهيارات والأزمات المالية التي شهادتها عدد من دول العالم في أوائل القرن الواحد والعشرين، ومن تلك الاهتمامات على المستوى الدولي الورقة التي أصدرتها لجنة بازل عام (2006م) بعنوان تحسين حوكمة الشركات في التنظيمات المصرفية، والتي تضمنت مجموعة من القواعد المتعلقة بالإحكام والضوابط الرقابية الهامة التي تسهم في حماية المودعين وتسمح للجهات الرقابية بممارسة إشرافها ورقابتها على العمليات الداخلية للبنك.

أما الاهتمامات على المستوى المحلي فقد تمثلت في قيام البنك المركزي اليمني بإصدار دليل حوكمة البنوك والذي أصبح ملزماً للبنوك التقليدية والإسلامية بموجب المنشور رقم (3) لسنة (2013م)، وذلك بغرض تحسين الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للبنوك اليمنية، فضلاً عن تطوير القطاع المصرفي والحفاظ على سلامته، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما طبيعة العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية؟

2. ما طبيعة العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية؟

3. ما طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية؟

4. ما تأثير ممارسات إدارة الأرباح في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

2. تحديد طبيعة العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية.

3. تحديد طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

4. بيان تأثير ممارسات إدارة الأرباح في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ناحيتين علمية وعملية وذلك كما يلي:

الأهمية العلمية:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة البنوك من قبل المنظمات الدولية والمهنية سواءً في الدول المتقدمة أو الناشئة، فضلاً عن إسهام الدراسة الحالية في الكشف عن علاقات جديدة في الفكر المحاسبي، وذلك بين قواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح.

الأهمية العملية:

- زيادة الثقة في المعلومات التي تُفصح عنها القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية، وبالتالي تمكين مستخدميها من اتخاذ القرارات المفيدة.
- توعية البنوك التقليدية اليمنية بأهمية الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة لما له من تأثير على جودة أدائها، فضلاً عن الحد من المخاطر المصرفية التي قد تواجها.
- تقديم دليلاً عملياً يُمكن الجهات الرقابية ممثلة بقطاع الرقابة في البنك المركزي اليمني وجمعية البنوك اليمنية من تقويم التزام البنوك التقليدية اليمنية بتطبيق قواعد الحوكمة.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى تساؤلات مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

نموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) نموذج متغيرات الدراسة:

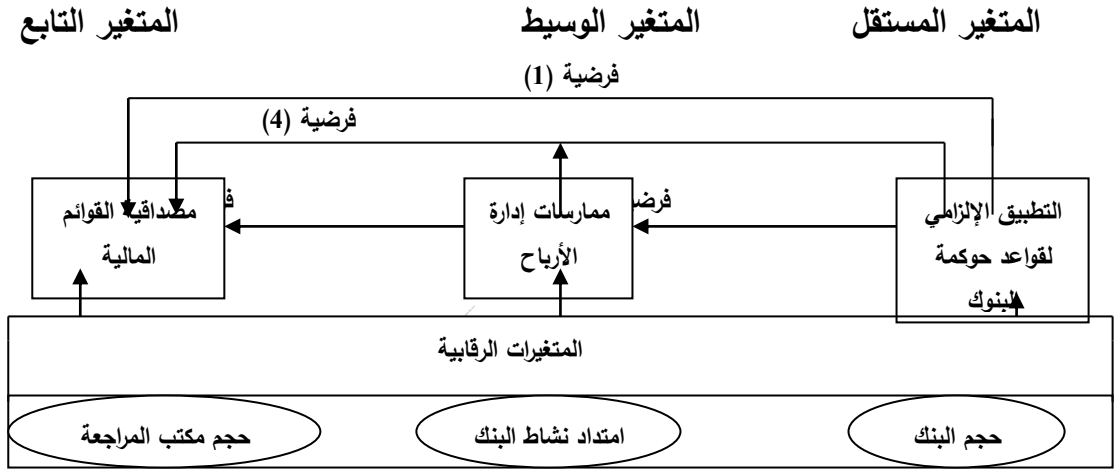

شكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

منهج الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المضمون الذي يعتمد على تحليل مضمون الظاهرة محل الدراسة ووصفها وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام وتحليلها وتفسر النتائج التي تم التوصل إليها سواءً لإثبات أو نفي فرضياتها.

جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على ما يلي:

الجانب النظري: اعتمدت الدراسة في تكوين الإطار النظري على ما ورد في الكتب والدوريات والرسائل العلمية وإصدارات المنظمات المهنية والتشريعات القانونية المحلية والمواقع الالكترونية.

الجانب الميداني: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية خلال الفترة من (2014-2018م).

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية:

- اعتمدت الدراسة في قياس مستوى التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك على تحليل مضمون القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية وفقاً لمؤشر تم تكوينه في ضوء دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني.
- اعتمدت الدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح على نموذج التسويات الاختيارية.
- اعتمدت الدراسة في قياس مصداقية القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية على نموذج التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وعلاقته بالأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على البنوك التقليدية اليمنية فقط، وبالتالي لن تتطرق لفروع البنوك التقليدية الأجنبية.

الحدود الزمنية:

اقتصرت الدراسة على القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية لفترة خمس سنوات من (2014 – 2018م)

مصطلحات الدراسة:

قواعد حوكمة البنوك:

هي عبارة عن الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة".

ممارسات إدارة الأرباح: يُقصد بها التحريف المتعمد للأرباح لإظهار أرقام محاسبية تختلف عن الواقع من خلال اتخاذ المديرين التنفيذيين قرارات لتعديل الأرباح.

مصداقية القوائم المالية: يُقصد بها أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية معبره عن الأحداث بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين الأولى الدراسات العربية والثانية الدراسات الأجنبية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدراسات السابقة العربية:

تشتمل هذه المجموعة على الدراسات السابقة العربية التالية:

دراسة ناصف وإسماعيل (2013):

بعنوان: دور المراجع الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة تحليلية انتقاديه نظرية، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1.تهدف ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى تضليل فئة ما من مستخدمي القوائم المالية.

2.إن استخدام السياسات والتقديرات المحاسبية بنية متعمدة لتحقيق مصلحة فئة معينة وتضليل باقي الفئات جعل المعلومات المحاسبية تفقد مصداقيتها.

3.التزام المراجع الخارجي بعمله وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يساعد إلى حد ما في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

دراسة النقودي (2012):

بعنوان: "التطوير المقترح لمعايير المحاسبة للحد من ممارسات إدارة الربحية في ظل الدور المحاسبي لحوكمة الشركات– دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى تحديد قدرة قواعد وآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الربحية وتطوير معايير المحاسبة في ظل قواعد الحوكمة، وقد اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة من الأكاديميين في الجامعات المصرية ومكاتب المراجعة في مصر، وكذلك عدد من المستثمرين في البورصة المصرية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن أهم الممارسات الايجابية لحوكمة الشركات هي حماية الحقوق الأساسية لحملة الأسهم.
2. إن قواعد حوكمة الشركات غير كافية للحد بشكل نهائي من التلاعب وإدارة الأرباح.
3. تدعم معايير المحاسبة المالية التطبيق المحاسبي لإدارة الأرباح من خلال مبدأ الاستحقاق والذي يمثل أكثر القواعد شيوعاً في إدارة الأرباح.
4. إن أغلب القوائم المالية المنشورة وملحقاتها لا يُرفق بها عادةً تقرير عن الحوكمة.

دراسة العبسي (2010):

بعنوان: "متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافر متطلبات حوكمة الشركات في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وقد اعتمدت الدراسة على قائمتي استقصاء تم توزيع الأولى على عينة من أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية، أما قائمة الاستقصاء الثانية فقد تم توزيعها على عينة من مكاتب المراجعة التي تتولى مراجعة القوائم المالية للبنوك، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تتوفر معظم متطلبات الحوكمة في أعضاء مجالس إدارات البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
2. تتوفر معظم متطلبات الحوكمة في أعضاء لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
3. تتوفر معظم متطلبات الحوكمة في المراجعين الداخليين التابعين للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
4. تتوفر معظم متطلبات الحوكمة في المراجعين الخارجيين المكلفين بمراجعة أعمال البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

المجموعة الثانية: الدراسات السابقة الأجنبية:

تشتمل هذه المجموعة على الدراسات الأجنبية التالية:

دراسة Paino and Iskandar (2021):

"Governance Issues on Earning Management: A Case of Manufacturing Industry"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين العوامل المتمثلة في (الهدف المالي، الاستقرار المالي، استقلالية مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وشخصية الإدارة التنفيذية) وبين إدارة الأرباح في شركات القطاع الصناعي

الماليزي، وقد اعتمدت الدراسة في قياس إدارة الأرباح على نموذج التسويات الاختيارية (نموذج جونز المعدل)، وذلك على عينة من التقارير المالية المنشورة عن (99) شركة من الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من (2015 –2018م)، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. توجد علاقة سلبية بين الاستقرار المالي والهدف المالي في الشركات الصناعية الماليزية.
2. لا تميل الشركات الصناعية إلى إدارة الأرباح عندما يكون عندها استقرار مالي.
3. توجد علاقة سلبية ضعيفة بين تحقيق الشركات الصناعية لهدفها المالي مقاساً بالعائد على الأصول وبين إدارة الأرباح.
4. توجد علاقة ايجابية بين استقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح.
5. توجد علاقة ايجابية ضعيفة بين شخصية الإدارة التنفيذية وبين إدارة الأرباح.

دراسة Shabita (2020):

"Earnings Management and Corporate Governance Evidence from Jordanian Banks"

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات في البنوك الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج التسويات الاختيارية في قياس إدارة الأرباح، وذلك على عينة من التقارير المالية المنشورة عن(13) بنك تجاري خلال الفترة من (2009 – 2016م)، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. توجد علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح وبين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
2. توجد علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
3. لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة وتحديد واجباته.
4. يؤدي الفصل بين كلاً من مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلى الحد من إدارة الأرباح.

دراسة Hilman (2019):

"Good Corporate Governance Earnings Management and Profit Optimization to Increase the Competitiveness of Sharia Commercial Banks Industry"

هدفت الدراسة بيان تأثير حوكمة الشركة الجيدة على إدارة الأرباح بغرض زيادة المنافسة في البنوك الإسلامية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من التقارير المالية المنشورة عن (11) بنك إسلامي في اندونيسيا خلال الفترة من (2013 – 2017م)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تعتبر إدارة الأرباح من أهم المشاكل الأخلاقية في مهنة المحاسبة.
2. لا يوجد تأثير لهيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية على إدارة الأرباح.
3. يوجد تأثير هام للجنة المراجعة على إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية.
4. يسهم مجلس الإدارة في تحسين مستوى الأرباح وزيادة الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية.

دراسة Dwiati and Ambarwati (2018):

"Corporate Governance, Earnings Management and Investment Opportunity Set of Banking Industry in Indonesia"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير قواعد حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في ظل مجموعة فرص الاستثمار في القطاع المصرفي، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج التسويات الاختيارية في قياس إدارة الأرباح،

وذلك على عينة من التقارير المالية المنشورة عن البنوك في اندونيسيا خلال الفترة من (2012 – 2015م)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. يوجد تأثير لقواعد حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح.
2. تسهم استقلالية مجلس الإدارة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.
3. لا يوجد تأثير لقواعد حوكمة الشركات على مجموعة فرص الاستثمار.
4. لا يوجد تأثير لمجموعة فرص الاستثمار على ممارسات إدارة الأرباح.

التعليق على الدراسات السابقة:

1. اهتمت الدراسات السابقة التي تمت في البيئة اليمنية بالتعرف على مدى إمكانية تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وهذه الدراسات كانت جميعها قبل صدور دليل حوكمة البنوك سنة (2013م)، والذي يعتبر صدوره تنفيذاً لتوصياتها.
2. اهتمت بعض الدراسات السابقة التي تمت في بيئات مختلفة عن البيئة اليمنية بالتعرف على قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح، دون الأخذ في الاعتبار تأثير تلك العلاقة على مصداقية القوائم المالية.
3. البعض الآخر من الدراسات السابقة اهتمت بالتعرف على أثر المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية، ولكنها لم تأخذ في اعتبارها قواعد الحوكمة التي أصبحت من أهم العوامل الايجابية في تحسين الإفصاح والشفافية، وبالتالي تحسين مصداقية القوائم المالية.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة ولكن ما تتميز به الدراسة الحالية ما يلي:

1. تقدم دليلاً عملياً على مدى التزام البنوك التقليدية اليمنية بتطبيق دليل قواعد حوكمة البنوك، وذلك من خلال تحليل مضمون تقاريرها المالية في ضوء مؤشر للإفصاح تم تكوينه بناءً على دليل قواعد حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني، وبذلك تعتبر الدراسة الحالية وفي حدود علم الباحث أول دراسة في الجمهورية اليمنية.
2. اختلاف عدد متغيرات الدراسة الحالية عن متغيرات الدراسات السابقة التي تمت سواءً في البيئة اليمنية أو البيئات المختلفة عنها، حيث تشتمل الدراسة الحالية على ثلاثة متغيرات وهى العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في تلك العلاقة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة البنوك

تعرضت بيئة الأعمال المصرفية –محلياً وعالمياً– في أواخر القرن العشرين للعديد من المتغيرات المعاصرة، والتي أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك في سعيها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية من بقاء واستمرار ونمو في ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة، خاصة بعد تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، والتي كسرت

الحواجز بين الأسواق وزادت من حدة المنافسة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية.

وفي ظل وجود تلك التحديات تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة والهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المصرفي كونه يعتمد على عوامل ايجابية أهمها الإفصاح والشفافية وإتباع قواعد محاسبية واضحة عند إعداد القوائم المالية، وفيما يلي توضيح لمفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها ودور المنظمات المهنية، وكذلك استعراض لدليل قواعد حوكمة البنوك التقليدية اليمنية.

مفهوم حوكمة البنوك:

برزت مفاهيم متعددة لحوكمة البنوك سواءً من الباحثين أو المنظمات المهنية، فقد عرفها حسين "بأنها مجموعة القواعد والنظم والآليات التي تسمح بإدارة وتوجيه ومراقبة مختلف السياسات داخل البنك، وبما يسهم في ضبط سير العمل بمختلف الأقسام والإدارات وتطوير هيكله الداخلي، وذلك في إطار خلق روح التعاون والمشاركة بين موظفي البنك للوصول إلى تحقيق أفضل حماية لحقوق جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المتعاملة مع البنك، وبما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة" (حسين،2016م).

كما عُرفت "بأنها مراقبة أداء مجلس الإدارة، والإدارة العليا وحماية حقوق المساهمين والمودعين والاهتمام بالإطراف ذات العلاقة التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية"(روحاني،2014م). وقد عُرفت "بأنها القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم إدارة البنك في أداء عملها" (هاني،2017م).

إضافة إلى ذلك اهتمت المنظمات المهنية بحوكمة البنوك فقد عرفتها لجنة بازل للإشراف المصرفي " بأنها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشئون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام البنك بوضع إستراتيجيته وتحديد أهدافه، وتحديد مستوى المخاطر المقبولة للبنك، ومباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح الأخرى المتعاملة مع البنك، مع التوقع بأن البنك سُيدار بطريقة آمنه وسليمة وفي إطار الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها(http://www.bis.org/bcbs/pupl.)

ويتفق تعريف دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني مع تعريف لجنة بازل لمفهوم الحوكمة، حيث عرفها دليل حوكمة البنوك " بأنها الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة، والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر(البنك المركزي اليمني،2013م).

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن حوكمة البنوك عبارة عن وسيلة للتأكد من دقة أداء البنوك من خلال التحقق من التزام مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية بالقواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والاقتصادية والتعليمات

الصادرة عن السلطة الرقابية، بما يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تحسين مصداقية قوائمها المالية، وحماية مصالح المساهمين والمودعين والإطراف ذات العلاقة.

أهمية حوكمة البنوك:

حظيت حوكمة البنوك باهتمام كبير منذ بداية القرن العشرين، فقد ارتبط مصطلح الحوكمة ارتباطاً مباشراً بفكرة العولمة والأزمات المالية العالمية، خاصة بعد الأزمة الأسيوية التي حدثت عام (1997م) وما أعقبها من أزمات في الأرجنتين وروسيا، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008م)، والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية، كان معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا.

ونتيجة لذلك أضحت الحوكمة عنصراً أساسياً في مواجهة الأزمات المالية، بل اعتبرها البعض أنها السلاح الذي يتوقف عليه نجاح البنوك في أداء عملها، فالمستثمر يتجه إلى حيث يلقى الحماية الأفضل من خلال القوانين والمؤسسات واحترام وتنفيذ الالتزامات التعاقدية وغياب الفساد (القرشي، 2010م).

وفي هذا الصدد أشار البعض إلى أن الحوكمة في البنوك تستدعي اهتمام كبير وذلك لعدة أسباب أهمها: (روحاني، 2014م؛ التهامي والقرشي، 2010م؛ العلفي، 2011م).

1. تعتبر البنوك أداه مهمة في تطوير الاقتصاد والنظم المالية ومحرك مهم للنمو الاقتصادي.
2. تعتبر البنوك المستودع الرئيسي للادخار الاقتصادي في البلاد النامية.
3. البنوك أكثر عرضة للانهيار مما يجعل إدارة المخاطر فيها ذاتَ أهمية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
4. زيادة التعقيد في الخدمات المالية التي تقدمها البنوك مما يتطلب مزيد من الإفصاح والشفافية.
5. انتشار الفساد في الدول النامية وزيادة ظاهرة القروض المتعثرة وضعف الربحية عموماً.

وفي الجمهورية اليمنية زاد الاهتمام بحوكمة البنوك بعد إعلان البنك المركزي اليمني عام (2005م) عن إفلاس البنك الوطني، حيث اتُهم مجلس إدارته باختلاس مبلغ (48) مليار ريال، كما تسبب إفلاسه في تعثر أكثر من(100) مشروع اقتصادي في اليمن(https://www.alayyam.hnfo).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن حوكمة البنوك اكتسبت مكانة بارزة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فقد بينت الأزمات المالية المتتالية، بأنه حتى بالنسبة للدول ذات الاقتصاديات القوية فإن البنوك العاملة فيها تفتقد لإجراءات الرقابة الشفافة على مجالس إدارتها والإدارات التنفيذية، وكذلك الحال في الدول النامية ومنها الجمهورية اليمنية.

أهداف حوكمة البنوك:

تعتبر حوكمة البنوك هدفاً مشتركاً لجميع الأطراف المستفيدة منها، ولتحقيق هذا الهدف حرصت المنظمات المهنية والدولية على الوفاء بمتطلبات جميع الأطراف المستفيدة من خلال إصدار القواعد والإرشادات التي تحقق الأهداف التالية:(عكه، 2014م؛ الصعيري، 2018م؛ حسين، 2016م)

1. الالتزام بالقوانين والأنظمة الضابطة للعمليات المصرفية في القطاع المصرفي.
2. تحقيق الرقابة على جميع الأعمال داخل البنك.
3. تحقيق الشفافية في التقارير المالية للقطاع المصرفي.

4. تحقيق المنفعة لكل من المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة في القطاع المصرفي.
5. الحد من المخاطر التي قد تواجهها البنوك، مما يؤدي إلى تحسين أداء القطاع المصرفي.
6. تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي للدولة.
7. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للبنك لأغراض تعظيم القيمة.

دور المنظمات المهنية والهيئات الدولية في مجال حوكمة البنوك:

اتجهت عدد من المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية نحو إصدار مبادئ للحوكمة تعكس المفهوم الحقيقي لها، وتوفر الآليات اللازمة لتطبيقها، وذلك لمساعدة الاقتصاديات والشركات على التغلب على مخاطر الأعمال واكتشافها قبل حدوثها أو التقليل من آثارها، ومن أهم تلك المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) التي أصدرت أول مجموعة من مبادئ الحوكمة عام (1999م)، واعُتبرت من ذلك الحين الأساس الذي تستند إليه حكومات معظم دول العالم والشركات والبنوك عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق الحوكمة www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp.

وفي المجال المصرفي أصدرت لجنة بازل (Basel) للرقابة والإشراف على البنوك عام (2006م) ورقة بعنوان تحسين حوكمة الشركات في التنظيمات المصرفية، والتي تضمنت مجموعة من القواعد والتأكيدات المتعلقة بالأحكام والضوابط الرقابية الهامة التي تسهم في حماية المودعين وتسمح للجهات الرقابية بممارسة إشرافها ورقابتها على العمليات الداخلية للبنك (عريس وبحوصي 2017م).

التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك التقليدية في الجمهورية اليمنية:

قرار التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

أصدر البنك المركزي اليمني المنشور الدوري رقم (3) في سبتمبر (2013م) إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بشأن الالتزام بمتطلبات دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، وذلك في إطار السعي المستمر نحو تطوير القطاع المصرفي والحفاظ على سلامته(https://centralbank.gov.ye).

إضافة إلى ذلك ألزم المنشور الدوري رقم (3) البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالمتطلبات التالية:

1. قيام كل بنك بإعداد دليل حوكمة خاص بهِ، بحيث ينسجم مع احتياجاته وحجم أعماله ودرجة تعقيدها، وبما يتوافق مع الحد الأدنى من المبادئ والمتطلبات الواردة في دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي.
2. الحصول على موافقة البنك المركزي على مشروع الدليل بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
3. نشر الدليل المعتمد ضمن تقريره السنوي وعلى موقعه الالكتروني وتوفيره للجمهور عند الطلب.
4. يعتبر دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني الحد الأدنى من معايير الحوكمة الرشيدة، ولا يقيد رغبة البنك في تطبيق معايير إضافية قد يرى البنك إمكانية تطبيقها لديه.
5. بالنسبة لفروع البنوك العربية والأجنبية العاملة في اليمن، فإن على كل فرع تطبيق أنظمة الحوكمة المعتمدة من المركز الرئيسي.
6. تُمنح البنوك مهلة سنة من تاريخه للوفاء التام بمتطلبات هذا المنشور.

دليل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

تم إعداد دليل قواعد حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية بالاستناد إلى الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وكذلك مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) آخذين في الاعتبار خصوصية البيئة المصرفية اليمنية(https://centralbank.gov.ye).

ويشتمل دليل قواعد حوكمة البنوك التقليدية الصادر عن البنك المركزي اليمني على القواعد التالية: (البنك المركزي اليمني، 2013م).

مجلس الإدارة:

هو عبارة عن رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك، واعتبر دليل حوكمة البنوك مجلس الإدارة مسئولاً ومحاسباً أمام الجمعيات العمومية للمساهمين، وقد حدد دليل حوكمة البنوك مسؤوليات مجلس الإدارة، وذلك على النحو التالي:

مسؤوليات مجلس الإدارة:

تتمثل أهم مسؤوليات مجلس الإدارة في التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل جيد وضمن إطار القوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والسياسات الداخلية للبنك.

مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينه:

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على درجة ملائمة من التأهيل العلمي والمهني والخبرة العملية بما يؤهلهم للقيام بمسؤولياتهم، على يكون عضو مجلس الإدارة قادراً على قراءة البيانات المالية وفهمها وإعداد الخطط والتوجيه الاستراتيجي.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على إطلاع دائم بالتطورات داخل البنك، وحضور الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

يجب على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن نتائج مهامها، وتشتمل هذه اللجان على لجنة الحوكمة، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيح والمكآفات، ولجنة إدارة المخاطر.

الإدارة التنفيذية:

يجب أن يكون أعضاء الإدارة التنفيذية مؤهلين مهنياً وأن يتمتعوا بقدرات ومهارات عالية، لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم والتي من أهمها ما يلي:

1. إعداد هيكل تنظيمي للبنك واعتماده من قبل مجلس الإدارة.
2. تنفيذ العمليات التي يقوم بها البنك بشكل سليم وفقاً للسياسات التي وضعها مجلس الإدارة.
3. توفير معلومات كافية بشأن عملياتها إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
4. القيام بالإجراءات المناسبة لتحديد وقياس وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها البنك.

5. توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لضمان جودة وشفافية البيانات والمعلومات المالية.
6. تقييم مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وملاءمتها بشكل منتظم.
7. إعداد البيانات المالية للبنك والحسابات الختامية بجميع التفاصيل والمعلومات المؤيدة وجميع الافصاحات المطلوبة.

بيئة الضبط والرقابة الداخلية:

يجب أن يكون لدى البنك أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة على أن يتم مراجعتها من قبل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً، على أن يتضمن التقرير السنوي للبنك الإفصاح عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومواطن الضعف فيها، وكذلك هيكل وطبيعة عمليات إدارة المخاطر، وتحليل لجميع المخاطر التي تواجه البنك.

الإفصاح والشفافية:

يشكل الإفصاح والشفافية عنصراً أساسياً في نظام الحوكمة الجيدة، فهو يسهم في تحقيق عدة ايجابيات للبنك منها انضباط السوق، وجذب رؤوس الأموال وتعزيز الثقة في البنك، ويجب أن تشتمل عملية الإفصاح على الأقل عن المعلومات التالية:

1. الإفصاح الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية(IFRS) والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.
2. الإفصاح بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون أي تأخير عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية على الموقع الالكتروني للبنك والوسائل الأخرى الملائمة باللغة العربية.
3. الالتزام بالإفصاح عن معلومات دقيقة وموضوعية وقابلة للفهم والمقارنة في جميع التقارير السنوية والدورية.
4. الإفصاح عن ملاحظات وتحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية وغير مالية تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات البنك.
5. الإفصاح عن الإحداث الجوهرية من خلال وصف الحدث، والعوامل التي أدت إلى وقوعه، والأثر المالي للحدث، والالتزامات التي ترتبت على البنك نتيجة الحدث.
6. أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل والأخلاقيات وتقييم أداء البنك وفقاً لتلك السياسات والمواثيق.
7. الهيكل التنظيمي للبنك.
8. طبيعة هيكل الملكية الأساسي وحقوق التصويت.
9. الإفصاح كحد أدنى عن عدد المساهمون الرئيسيون سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو شخصيات اعتبارية.
10. سياسات التعويضات والمكافآت المتبعة في البنك.
11. معلومات تفصيلية عن الأتعاب التي يحصل عليها المراجع الخارجي.
12. الإفصاح عن التعاملات مع الإطراف ذو العلاقة، وكذلك الشركات التابعة لهم والمصالح المرتبطة بهم.
13. ملخص أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى:

يجب أن يكفل نظام الحوكمة المطبق في البنك ما يلي:

1. حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم، وتوفير قنوات اتصال فعاله ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع مساهمي البنك.
2. إيجاد آلية لدى البنك تضمن ممارسة المساهمين لحقوقهم والتي منها توزيعات الأرباح، وحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية.
3. توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح تمكنهم من المشاركة في تقييم نظام الحوكمة في البنك.
4. العمل على تلبية متطلبات السلطات الرقابية والإشرافية على أكمل وجه.

المبحث الثالث: ممارسات إدارة الأرباح

يعتبر الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق أحد مقاييس أداء المنشأة، فهو يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، غير أن الإدارة قد تُسئ استخدام الحرية الممنوحة لها في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية والتي توفر لها أداوت للتأثير على رقم الربح المحاسبي، الأمر الذي يجعله غير معبراً عن الأداء الحقيقي للمنشأة، وهو ما يعرف في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح، وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها، وكذلك طرق ممارسة إدارة الأرباح ونماذج الكشف عنها.

مفهوم إدارة الأرباح:

برزت مفاهيم متعددة لإدارة الإرباح من قبل الباحثين، فقد عرفها البعض بأنها "تعمد المديرين التنفيذيين لعرض بيانات ومعلومات محاسبية لا يتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب، مما يؤدي إلى التضارب بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة التي ينقصها الخبرة الكافية نتيجة تضليل وخداع هذه الإطراف "(Cornett, Marcus and Tehranian,2008). كما عرفها آخرون بأنها "محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها أو للتلاعب بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة " (Ghosh, Marra and Moon,2010)

وفي هذا الصدد عرفتها دراسة إبراهيم بأنها "تمثل الاختيار المتعمد بين السياسات والطرق المحاسبية للمرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية، وبما لا يتعارض مع تلك المعايير ظاهرياً وذلك للتقرير عن أرباح غير حقيقية، إما لتضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على الاتفاقيات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية لخدمة أغراض خاصة بالمديرين التنفيذيين والمتمثلة في تعظيم مكافأتهم أو أغراض خاصة بالشركة والتي منها رفع القيمة السوقية للسهم (إبراهيم، 2011م).

وكذلك الحال بالنسبة للبنوك فقد يتعمد المديرين التنفيذيين استغلال مرونة السياسات والتقديرات المحاسبية بنية إظهار البيانات المالية المتعلقة بالأرباح على غير حقيقتها، وبالتالي عدم مصداقية القوائم المالية عن الأداء الحقيقي للبنك، مما يؤدي إلى تضليل المساهمين والأطراف ذات العلاقة.

دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

تشتمل الدوافع التي تؤدي لممارسة المنشأة لإدارة الأرباح السلبية على المجموعات الرئيسية التالية: (رمضان، 2014م؛ النقودي، 2012م).

دوافع مرتبطة بسوق المال:

ترتبط هذه الدوافع بحركة الأسهم في السوق المالي، حيث تدفع الإدارة إلى التدخل في البيانات المالية للتقرير عن أرقام الأرباح التي تؤثر على سلوك المستثمر في سوق المال، وتشكل العلاقة التي ترتبط بين الأرباح التي يتم الإعلان عنها في القوائم المالية والقيمة السوقية للمنشأة دافعاً للمديرين لممارسة إدارة الأرباح.

دوافع مرتبطة بالمنشأة:

طبقاً لنظرية الوكالة يتم تفسير طبيعة المنشأة على أنها مجموعة من العقود التي تحكم العلاقة بين الأطراف ذات المعاملة فيها، ويعتمد التعاقد بين المنشأة والأطراف الأخرى على أساس النتائج المحاسبية، وهذا يولد دافعاً لدى المديرين لممارسة إدارة الأرباح من أجل تجنب مخالفة العقود وتحقيق النتائج المطلوبة، ومن أبرز العقود التي تستند على أرقام الربح المحاسبي عقود الدين، وعقود مكافأة الإدارة.

الدوافع التنظيمية:

وفقاً لهذه الدوافع تكون المنشأة عبارة عن وحدة ضمن مجموعة من الوحدات المتنافسة في قطاع معين، وهذا يدفع العديد من الجهات والمنظمات الحكومية التي تتولى الإشراف على عمل المنشآت للاهتمام بالأرباح المحاسبية وسلامة التقرير المالي وتشتمل هذه الدوافع على حجم المنشأة، والتنظيم على مستوى الصناعة، وتقليل الدخل الخاضع للضريبية.

طرق ممارسات إدارة الأرباح:

هناك عدة طرق يتبعها المديرين التنفيذيين في إدارة الأرباح من أهمها ما يلي:(إبراهيم،2011م؛ رمضان، 2014م).

طريقة تمهيد الدخل:

تهدف هذه الطريقة إلى التخفيض المقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة، وذلك بالتأثير على توقيت حدوث أحداث مالية معينة باستخدام طرق محاسبية تسمح بها المعايير المحاسبية بغرض الحفاظ على ثبات واستقرار الأرباح، ويعتمد تمهيد الدخل على افتراض ضمني وهو عدم إلمام المستثمرين بالطرق المحاسبية بصورة تمكنهم من التمييز بين الزيادة الحقيقية في الربح والزيادة المحاسبية الناتجة عن تطبيق السياسات والطرق المحاسبية الاختيارية التي تختارها الإدارة، كما أن حوافز ومكافآت الإدارة تدفعها إلى تحقيق الاستقرار في الربح من خلال تمهيده بزيادته أو تخفيضه.

طريقة Cookie Jar:

تعتمد هذه الطريقة على تقليل الأرباح في السنوات التي تكون فيها الأرباح جيدة من خلال تكوين الاحتياطيات أو زيادة المصروفات، أو الاعتراف بالنفقات وإطفائها لمرةٍ واحدةٍ دون رسملتها، على أن يتم استخدامها بحالةٍ معاكسةٍ في السنوات التي تكون فيها الأرباح ضعيفة بغرض زيادتها.

طريقة تضخيم الأرباح:

تعتمد هذه الطريقة على التلاعب في الدفاتر المحاسبية لتوليد أرباح قد تكون وهمية من خلال ما يلي:

1. تعجيل الاعتراف بالإيراد وتسجيله قبل اكتسابه فعلاً.

2. تأجيل المصروفات التي تخص السنة الحالية ورسملتها وتحميلها على عدد من السنوات القادمة بدلاً من تحميلها على أرباح السنة التي حدثت فيها.
3. إدراج إيرادات غير متكررة ضمن الإيرادات التشغيلية التي تخص النشاط الجاري.

ومما سبق يتضح أهمية وجود نماذج للكشف عن ممارسات إدارة الإرباح وتلاعب الإدارة، وذلك بغرض تحسين مصداقية القوائم المالية، وبالتالي حماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح:

تعتبر ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح من الظواهر الاجتماعية التي من غير الممكن الكشف عنها بشكل مباشر، مما يجعل عملية كشفها من التحديات الأهم التي تواجه القائمين على دراسة هذه الظاهرة، وبالرغم من ذلك عملت العديد من الدراسات السابقة على إيجاد نماذج رياضية تُستخدم كبدائل للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح، حيث تعتمد هذه النماذج على التسويات الكلية والتي يمكن الاستفادة منها في عملية الوصول إلى تحديد دقيق – نوعاً ما – لمدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في القوائم المالية لمنشآت الأعمال.

ويرى كلاً من(Hribar and Collins,2002) أنه يمكن قياس التسويات الكلية باستخدام عناصر قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_t = EBXI_t - CFO_t \quad (1)$$

حيث يُقصد بـ:

TA_t = التسويات الكلية في الفترة t

$EBXI_t$ = الأرباح قبل البنود غير العادية في الفترة t

CFO_t = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الفترة t

وبعد قياس التسويات الكلية وفقاً للمعادلة السابقة يتم تقسيمها إلى تسويات اختيارية وتسويات غير اختيارية، ثم يتم قياس التسويات غير الاختيارية والتي تعبر عن التسويات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبية، وبعد ذلك يتم تقدير التسويات الاختيارية والتي يصعب اكتشافها بسبب عدم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة والتي من خلالها يتم تحديد ما إذا كان هناك ممارسة لإدارة الأرباح أم لا، وكلما زاد حجم التسويات الاختيارية كلما دل ذلك على وجود ممارسة لإدارة الأرباح (إبراهيم، 2011م).

وتعتبر نماذج التسويات الاختيارية من النماذج الأكثر استخداماً في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن توضيح أهم هذه النماذج على النحو التالي:(Yur and Ergun,2015)

نموذج The Healy:

يعتبر Healy أول من وضع نموذج للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي وذلك عام (1985م)، وقد اعتمد في نموذجه على التسويات الاختيارية التي يتم احتسابها من خلال الفرق بين التسويات الكلية والتسويات غير الاختيارية، ويرى Healy أن هناك ثلاث حالات محتملة للتسويات الاختيارية يقوم بها المديرين التنفيذيين، وذلك في الفترة الحالية والفترة التالية وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى: اختيار المديرين التنفيذيين للتسويات الاختيارية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح.
الحالة الثانية: اختيار المديرين التنفيذيين للتسويات الاختيارية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.
الحالة الثالثة: اختيار المديرين التنفيذيين للتسويات الاختيارية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح في الفترة الحالية وزيادتها في الفترة التالية.

ويفترض هذا النموذج أن التسويات غير الاختيارية في سنة الحدث تساوي التسويات الكلية بعد تثقيلها بقيمة الأصول الإجمالية للفترة السابقة، ويتم قياسها وفقاً لهذا النموذج كما يلي:

$$NDA_t = 1/n \times \sum\tau \, (TA_t/A_t - 1) \qquad (2)$$

حيث يُقصد بـ:

NDA_t = التسويات غير الاختيارية في الفترة الحالية.

TA_t = التسويات الكلية في الفترة t مثقلة بأصول الفترة السابقة.

n = عدد سنوات فترة التقدير.

τ = هي السنة الأقل من بين السنوات المشمولة في فترة التقدير.

نموذج The Jones Model:

قدم Jones في عام(1991م) نموذج للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح يعتمد على التسويات الاختيارية التي يتم احتسابها من خلال الفرق بين التسويات الكلية في السنة الحالية والتسويات غير الاختيارية، ويفترض هذا النموذج أن التسويات غير الاختيارية ليست ثابتة مع مرور الزمن، وبالتالي فهو يتلافى القصور في نموذج Healy وقد أضاف Jones إلى نموذجه التغير في الإيرادات والتغير في إجمالي الأصول والمعدات الثابتة، لكي يتحكم بتأثيرات التغيرات في الظروف الاقتصادية للمنشآت على التسويات غير الاختيارية في سنة الحدث ويتم احتساب نموذج Jones وفقاً للمعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a_2\left(\frac{\Delta REV_t}{A_{t-1}}\right) + a_3\left(\frac{PPE_t}{A_{t-1}}\right) \qquad (3)$$

حيث يُقصد بـ:

NDA_t = التسويات غير الاختيارية للفترة t

ΔREV_t = التغير في الإيرادات من الفترة t-1 إلى الفترة t

PPE_t = إجمالي الأصول والمعدات الثابتة في نهاية الفترة t

A_{t-1} = إجمالي الأصول في نهاية الفترة $t-1$

a_1, a_2, a_3 هي المعاملات الخاصة بالمنشأة.

ويتم الحصول على تقديرات المعاملات a_1, a_2, a_3 من خلال النموذج التالي:

$$\frac{TA_t}{A_{t-1}} = a_1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a_2\left(\frac{\Delta REV_t}{A_{t-1}}\right) + a_3\left(\frac{PPE_t}{A_{t-1}}\right) + \varepsilon_t \qquad (4)$$

حيث يُقصد بـ:

TA_t = التسويات الكلية في الفترة t

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_{3_1}$ = تقدير المعاملات من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

ε_t = البواقي والتي تمثل جزء التسويات الاختيارية بالخاصة بالمنشأة.

نموذج The Industry:

اقترح كلاً من Dechow and Sloan نموذج للكشف عن إدارة الأرباح يعتمد على التسويات غير الاختيارية في كل صناعة على حده، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن التسويات غير الاختيارية غير ثابتة مع مرور الزمن، كما يفترض هذا النموذج أن محددات التسويات الاختيارية للمنشآت التي تعمل في نفس الصناعة والتسويات غير الاختيارية من جهة ترتبط بعلاقة خطية مع التسويات الكلية للصناعة، ويتم احتساب التسويات غير الاختيارية في ظل هذا النموذج وفقاً للمعادلة الآتية:

$$NDA_t = B_1 + B_2\, median_j(TA_t) \quad (5)$$

حيث يُقصد بـ:

NDA_t = التسويات غير الاختيارية في الفترة الحالية.

$median_j(TA_t)$ = متوسط التسويات الكلية في الفترة t لجميع الشركات غير العينة في نفس الصناعة.

B_1, B_2 = هي المعاملات الخاصة بالمنشأة ويتم تقديرها باستخدام طريقة معادلة المربعات الصغرى على المشاهدات التي تمت خلال فترة التقدير.

نموذج The Modified Jones Model:

تم تطوير نموذج **Jones** عام (1995م) من قبل كلاً من Dechow, Sloan and Sweeney وذلك للتقليل من الانحراف الحاصل في النموذج السابق لقياس التسويات الاختيارية مع الخطأ عند التقدير عند استخدام إيرادات تم تقديرها بشكل أعلى من الواقع، ويتم تقدير التسويات غير الاختيارية في سنة الحدث وفقاً لهذا النموذج من خلال المعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_0 + a_1\left(\frac{1}{A_{t-1}}\right) + a_2\left(\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{A_{t-1}}\right) + a_3\left(\frac{PPE_t}{A_{t-1}}\right) \quad (6)$$

حيث يُقصد بـ:

NDA_t = التسويات غير الاختيارية للفترة t

ΔREV_t = التغير في الإيرادات من الفترة $t-1$ إلى الفترة t

ΔREC_t = التغير في حسابات المدينين من الفترة $t-1$ إلى الفترة t

PPE_t = إجمالي الأصول والمعدات الثابتة في نهاية الفترة t

A_{t-1} = إجمالي الأصول في نهاية الفترة $t-1$

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ = هي المعاملات الخاصة بالمنشأة ويتم الحصول عليها من خلال نموذج **Jones** الأصلي.

والتعديل الوحيد على نموذج Jones المعدل عن نموذج Jones الأصلي هو التغير في الإيرادات من خلال تعديلها بالتغيرات في حسابات المدينين لنفس فترة الحدث.

نموذج Lacker and Richardson:

في عام (2004م) اقترح كلاً من **Lacker and Richardson** نموذج للكشف عن إدارة الأرباح يعتمد على نموذج Jones المعدل، ولكنهما أضافا على نموذج Jones المعدل متغير القيمة السوقية/ القيمة الدفترية مقاسه بإجمالي الأصول في الفترة السابقة، وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة الحالية لتخفيف الأخطاء التي في نموذج Jones المعدل والمرتبطة بالتسويات الاختيارية، ويتم احتساب هذا النموذج من خلال المعادلة الآتية:

$$TA_t = B_0 + B_1\,(\Delta Salest - \Delta REC_t) + B_2\,PPE_t + B_3\,BM_t + B_4\,CFO_t + \varepsilon_t \qquad (7)$$

حيث يقصد بـ:

$\Delta Salest =$ التغير في المبيعات في الفترة t

$BM_t =$ القيمة السوقية/ القيمة الدفترية في الفترة t مقاسه بإجمالي الأصول في الفترة السابقة.

$B_0, B_1, B_3, B_4 =$ هي المعاملات الخاصة بالمنشأة ويتم تقديرها باستخدام طريقة معادلة المربعات الصغرى.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن أغلب النماذج السابقة هي عبارة عن عملية تطوير على نموذج **Jones**(1991)، وفي هذا المجال حاولت دراسات عديدة تقييم النماذج المختلفة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح منها دراسة كل من Dechow, et al, (1995)، حيث قاموا بتقييم خمسة نماذج تعتمد على التسويات الكلية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ولاختبار قوة النماذج اعتمدوا على عينة من القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في SEC وقد وجدوا أن جميع النماذج التي قاموا بدراستها قادرة على الكشف عن إدارة الأرباح بدرجات مختلفة ولكن أقوى هذه النماذج هو نموذج **Jones** المعدل.

ويتفق الباحث مع الدراسات السابقة التي اعتمدت على نموذج Jones المعدل في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الرابع: مصداقية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لعمل النظام المحاسبي، وذلك بعد القيام بالمعالجات المحاسبية اللازمة على البيانات المالية التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وتعد القوائم المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والمستفيدين منها، وفيما يلي توضيح لمفهوم وأهداف وأهمية وأنواع القوائم المالية، وكذلك مفهوم مصداقية القوائم المالية وطريقة قياسها.

مفهوم القوائم المالية:

عُرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة من البيانات الأساسية التي تصدرها المنشأة مرتبة في جداول، وتُعد وفق مواصفات معينة، وذلك في ضوء مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعلى أساس منطقي وبصورة متسقة" (عكه، 2014م).

أهداف القوائم المالية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطار مفاهيم التقرير المالي (IFRS) أن أهداف القوائم المالية تشتمل على الأهداف التالية: (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018م)

1. توفير المعلومات التي تُفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين.
2. توفير المعلومات التي تُفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.
3. توفير المعلومات التي تُفيد في تقييم موارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها.
4. توفير المعلومات التي تُفيد في تقييم كفاءة وفعالية أداء إدارة المنشأة ومدى نهوضها بمسؤولياتها في المحافظة على موارد المنشأة والتزامها باللوائح والقوانين.

أهمية القوائم المالية:

تتمثل أهمية القوائم المالية في النقاط التالية: (الجبوري، 2017م).

1. تقدم معلومات مالية مختلفة لاستخدامها في تقييم الأداء المالي للمنشأة.
2. تعكس الصورة المعبرة عن نتيجة النشاط دورياً.
3. تساعد في استشراف مستقبل المنشأة ووضع الخطط والسياسات المستقبلية.
4. تُعطي المستثمرين فرصة بناء إستراتيجية الاستثمار.
5. تركز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم وتوقيت المخاطر المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أنواع القوائم المالية:

حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بأن المجموعة الكاملة من القوائم المالية تشتمل على ما يلي: (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018م)

1. قائمة المركز المالي: هي قائمة تحتوي على معلومات مالية تخص البنود المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة.
2. قائمة الدخل: هي قائمة تقيس نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي.
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي قائمة توضح التغيرات في حقوق الملكية من رأس مال وأرباح محتجزة واحتياطيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي، بما في ذلك الدخل الشامل.
4. قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة توضح مصادر النقد للمنشأة، وأوجه استخدامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي.
5. الإيضاحات المتممة: هي مجموعة من الإيضاحات التي تفيد في زيادة الإفصاح عن القوائم المالية، وتشتمل على السياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

الجهات المستفيدة من القوائم المالية:

هناك عدة جهات تستفيد من المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية أهمها:(الجبوري، 2017م)

1. إدارة المنشأة: تعتبر الإدارة المسئول الرئيسي عن تحقيق الأهداف المخطط لها، لذلك تعتمد الإدارة بشكل مباشر على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لتقييم كفاءة وفاعلية أدائها.
2. المساهمون: يهتمون بالمعلومات الواردة في القوائم المالية لكي يبنون عليها قراراتهم المتعلقة بالاستمرار في حيازة أسهم المنشأة أو التخلي عنها.

3. الدائنون: إن معرفة قوة المركز المالي للمنشأة من خلال القوائم المالية يُعطي الدائنون طمأنينة لمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
4. الجهات الحكومية: تسهم المنشأة بجزء من الناتج القومي للدولة فهي تخضع لقوانين الدولة ومنها الضريبية، إذ تهتم الجهات الضريبية بالأرباح المفصح عنها في القوائم المالية للمنشأة، وكذلك وزارة التخطيط التي تحتاج إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم الاقتصاد.

مفهوم مصداقية القوائم المالية: Credibility of the Financial Statements

يُقصد بمصداقية القوائم المالية أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية معبره عن الأحداث بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد (عكه،2014م)، وتعتبر مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث وردت بخاصة التعبير الصادق في الإطار المفاهيمي للتقرير المالي(IFRS)، وقد عُرفت خاصة التعبير الصادق بأنها تعبير القوائم المالية عن الظواهر بكلمات وأرقام، وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تُعبر بصدق عن الظواهر الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها، ولكي يكون التعبير صادقاً بشكل كامل لابد من أن تتوافر فيه ثلاث خصائص هي:(مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018م).

الوصف الكامل:

يشتمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية للمستخدم ليفهم الظاهرة الموصوفة، بما في ذلك جميع التصنيفات والتوضيحات الضرورية، فعلى سبيل المثال يشتمل الوصف الكامل لمجموعة من الأصول – كحد أدنى– وصفاً لطبيعة الأصول في كل مجموعة، وكذلك وصفاً رقمياً لجميع الأصول في المجموعة، وتوضيحاً لما يعبر عنه الوصف الرقمي (التكلفة التاريخية أو التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة). إضافة لذلك قد يستلزم الوصف الكامل لبعض البنود توضيحات لحقائق مهمة عن جودة وطبيعة البنود والإجراء المستخدم في تحديد الوصف الرقمي.

الوصف المحايد:

يخلو الوصف المحايد من التحيز في اختيار المعلومات المالية أو عرضها، فالوصف المحايد لا يكون متحيزاً أو ينطوي على محاباة أو خلاف ذلك يشوبه تلاعب لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية – بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه– من قبل المستخدمين، ولا تعني المعلومات المحايدة أنها معلومات بدون تأثير على سلوك المستخدمين على العكس تماماً، بل إنها قادرةً على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

الخلو من الخطأ: يعني الخلو من الخطأ أنه لا يوجد أخطاء أو حذف في وصف الظاهرة، وأنه قد اختبر وطبق الإجراء المستخدم لإنتاج المعلومات التي يتم التقرير عنها بدون أخطاء في الإجراء، ومن ناحية أخُرى لا يعني الخلو من الخطأ الدقة الكاملة في جميع الجوانب، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد ما إذا كان تقدير قيمة غير مرصودة تقديراً دقيقاً أو غير دقيق، بالرغم من ذلك يمكن أن يكون التعبير عن ذلك التقدير صادقاً إذا وصُف المبلغ – بشكل واضح ودقيق– على أنه تقدير، وإذا تم توضيح طبيعة وحدود وإجراء التقدير.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن المعلومات تعد صادقة عندما يستطيع مستخدموها الاعتماد عليها لفهم الظروف والأحداث الاقتصادية للبنك، ويعتبر التطبيق السليم لقواعد حوكمة البنوك أحد الوسائل الهامة لزيادة مصداقية القوائم المالية، وبالتالي إيجاد حالة من الاطمئنان لدى مستخدمي القوائم المالية في الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

قياس مصداقية القوائم المالية:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي عملت على إيجاد نموذج يمكن الاستفادة منه في الوصول إلى قياس لمصداقية القوائم المالية، وهذا النموذج يعتمد على التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وعلاقته بالأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:(White, 2007; Kythreotis 2015 **والجبوري، 2017م).**

$$CFO_{i,t+1} = a_0 + a_1 Accr_{i,t} + a_2 Cpcf_{i,t} + a_3 Def_{i,t+1} + \varepsilon_{i,t+1} \quad (8)$$

حيث يُقصد بـ:

$CFO_{i,t+1}$ = التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة القادمة/ إجمالي الأصول في الفترة الحالية.

$Accr_{i,t+1}$ = صافي المدينون–الالتزامات المتداولة –المخزون / إجمالي الأصول في الفترة الماضية.

$Cpcf_{i,t+1}$ = الإيرادات التشغيلية قبل الاهلاكات/إجمالي الأصول في الفترة الحالية.

$Def_{i,t+1}$ = الأصول المتداولة + المخزون / إجمالي الأصول في الفترة الحالية.

$\varepsilon_{i,t+1}$ = معامل الخطأ يفترض نسبته صفر.

ويتفق الباحث مع الدراسات السابقة التي اعتمدت على النموذج السابق في قياس مصداقية القوائم المالية.

المبحث الخامس: الدراسة التطبيقية

أسهمت الدراسة النظرية في التعرف على قواعد حوكمة البنوك، وكذلك طبيعة ممارسات إدارة الأرباح ونماذج الكشف عنها، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة وأنواع القوائم المالية وكيفية قياس مصداقيتها، وفي هذا المبحث يتم قياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك في البنوك التقليدية اليمنية وفقاً لمؤشر الإفصاح الذي تم تكوينه، وكذلك تحديد تأثير ممارسة إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة مما يلي:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التقليدية اليمنية، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1): أسماء البنوك التقليدية اليمنية

م	أسم البنك	تاريخ التأسيس
.1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	**1962م**
.2	البنك الأهلي اليمني	**1969م**

.3	بنك التسليف التعاوني الزراعي	**1975م**
.4	بنك اليمن والكويت	**1977م**
.5	بنك اليمن الدولي	**1979م**
.6	البنك التجاري اليمني	**1993م**
.7	بنك اليمن والخليج	**2000م**

https:\\ Central Bank**.qov.ve**.

عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في اختيار العينة على أسلوب الحصر الشامل لجميع البنوك التقليدية اليمنية في مجتمع الدراسة، غير أنه تم استبعاد بنك اليمن والخليج من عينة الدراسة، بسبب توقف نشاطه خلال الفترة التي اعتمدتها الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي:

لوصف المؤشرات الداخلة في قياس المتغيرات الأساسية للدراسة، وذلك من خلال:

- **الوسط الحسابي:** تم حساب الوسط الحسابي للمؤشرات والمتغيرات الأساسية للدراسة.
- **الانحراف المعياري:** وذلك للتعرف على مستوى تشتت البياناتَ عن وسطها الحسابي.
- **القيمة العليا والصغرى:** للمؤشرات والمتغيرات الأساسية للدراسة.
- **مصفوفة الارتباط person:** لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقل والوسيط والتابع.

الإحصاء الاستدلالي:

1. **تحليل الانحدار المتعدد:** تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة الأولى والثانية والثالثة، وذلك من خلال:
   - **معامل الارتباط (R):** وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد حجم العلاقة بين المتغيرات.
   - **معامل التحديد (square R):** وهو مؤشر يستخدم للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات.
2. **تحليل المسار:** تم استخدام تحليل المسار لاختبار الفرضية الرابعة وذلك للتعرف على التأثيرات المباشرة والغير مباشرة والكلية للمتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغير الوسيط وبناء نموذج مسار الدراسة.

منهجية قياس متغيرات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يمكن للباحث أن يحدد منهجية قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل: التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك (BGOV):

اكتسبت قواعد حوكمة البنوك صفة التطبيق الإلزامي لجميع البنوك التقليدية المسجلة لدى البنك المركزي اليمني بدءً من سنة (2013م)، وللتأكد من الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة

للبنوك التقليدية عينة الدراسة تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح وفقاً للدليل الصادر عن البنك المركزي اليمني سنة 2013م، ويتكون مؤشر الإفصاح من (40 بنداً) موزعة على ستة محاور، وقد تم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث تأخذ القيمة (1) عند التزام البنك بتطبيق قواعد حوكمة البنوك، وتأخذ القيمة (صفر) عند عدم تطبيق البنك لتلك القواعد.

المتغير الوسيط: ممارسات إدارة الأرباح: EM

اعتمدت الدراسة الحالية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح على أحد المقاييس التي وردت في أدبيات الفكر المحاسبي التطبيقي وهو نموذج التسويات الاختيارية، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

حساب التسويات الكلية(TA) :

يتم احتساب التسويات الكلية من منطلق أن التسويات تنتج عن الاختلاف بين الأساس المستخدم في التقرير المالي عن الدخل وهو أساس الاستحقاق عن الأساس النقدي الذي يظهر من خلال التدفقات النقدية التشغيلية التي تعمل على تجاهل تأثيرات أساس الاستحقاق، وبالتالي يتم احتساب التسويات الكلية من خلال الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$TA_t = EO_t - CFO_t \quad (9)$$

حيث يُقصد بـ:

TA_t = التسويات الكلية في السنة t.

EO_t = صافي الدخل التشغيلي في السنة t.

CFO_t = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة t.

حساب التسويات غير الاختيارية (NDA):

يتم احتساب التسويات غير الاختيارية وفقاً لنموذج Jones المعدل الذي سبق توضيحه بالمعادلة الآتية:

$$NDA_t = a_1\left(\frac{1}{A_t} - 1\right) + a_2\left(\Delta REV_t - \frac{\Delta REC_t}{A_t} - 1\right) + a_3\left(\frac{PPE_t}{A_t} - 1\right) \quad (10)$$

حيث يُقصد بـ:

NDA_t = التسويات غير الاختيارية للسنة t.

ΔREV_t = التغير في الإيرادات من السنة $t-1$ إلى السنة t.

ΔREC_t = التغير في الحسابات المدينة من السنة $t-1$ إلى السنة t.

PPE_t = إجمالي الأصول الثابتة المادية في نهاية السنة t.

A_t = إجمالي الأصول في نهاية السنة $t-1$.

a_1, a_2, a_3 = هي معاملات المعادلة الخاصة بالبنك.

ويتم الحصول على تقديرات المعاملات a_1, a_2, a_3 من خلال إتباع نموذج Jones الأصلي كما يلي:

$$\frac{TA_t}{A_t} - 1 = a_1\left(\frac{1}{A_t} - 1\right) + a_2\left(\Delta REV_t - \frac{\Delta REC_t}{A_t} - 1\right) + a_3\left(\frac{PPE_t}{A_t} - 1\right) + \varepsilon_t \quad (11)$$

حيث يُقصد بـ:

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ = تقدير قيمة المعاملات من خلال عملية المربعات الصغرى.

TA_t = التسويات الكلية في العام t

ε_t = قيمة البواقي والتي تمثل جزء التسويات الاختيارية الخاصة بالبنك.

حساب التسويات الاختيارية(DA):

يتم احتساب قيمة التسويات الاختيارية والتي تعبر عن وجود ممارسات لإدارة الأرباح في القوائم المالية للبنك من خلال المعادلة الآتية:

$$DA_t = TA_t - NDA_t \quad (12)$$

حيث يُقصد بـ:

DA_t = التسويات الاختيارية في العام t.

TA_t = التسويات الكلية في العام t.

NDA_t = التسويات غير الاختيارية في العام t.

المتغير التابع: مصداقية القوائم المالية:

اعتمدت الدراسة الحالية في قياسها لمصداقية القوائم المالية على أحد المقاييس الكمية التي وردت في أدبيات الفكر المحاسبي التطبيقي، وهو النموذج الذي يعتمد على التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وعلاقته بالأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، ويتم قياس مصداقية القوائم المالية بالمعادلة الآتية:

$$Cfo_{t+1} = a_1 * Accr_t + a_2 * Cpcf_t + a_3 * Def_{t+1} + \varepsilon_{t+1} \quad (13)$$

حيث يُقصد بـ:

Cfo_{t+1} = التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة القادمة/ إجمالي الأصول في الفترة الحالية.

$Accr_t$ = صافي الحسابات المدينة – الالتزامات المتداولة الأخرى / إجمالي الأصول في الفترة الماضية.

$Cpcf_t$ = صافي الدخل قبل الاهلاكات في الفترة الحالية / إجمالي الأصول في الفترة الحالية

Def_{t+1} = الأصول المتداولة الأخرى / إجمالي الأصول في الفترة الحالية.

ε_t قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

المتغيرات الرقابية: قام الباحث بتضمين متغيرات الدراسة بعض المتغيرات الحاكمة الأخرى بخلاف قواعد حوكمة البنوك (المتغير المستقل)، وهو ما اصطلح على تسميتها بالمتغيرات الرقابية (الضابطة) والتي قد يكون لها تأثير محتمل من وجهة نظر الباحث على المتغير التابع مصداقية القوائم المالية، وذلك بهدف التحكم وضبط تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات فيما يلي:

1. حجم البنك (BSIZE): اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك في نهاية الفترة.
2. امتداد نشاط البنك (EBA): اللوغارتم الطبيعي لعدد فروع البنك في نهاية السنة المالية.

3. حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE): متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة الذي يتعامل معه البنك من الأربعة الكبار BIG4 أو يأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

مناقشة وتحليل بيانات متغيرات الدراسة:

فيما يلي مناقشة وتحليل بيانات متغيرات الدراسة من خلال عرض للإحصاء الوصفي عن متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، وكذلك المتغير الوسيط ممارسات إدارة الأرباح، والمتغير التابع مصداقية القوائم المالية.

المتغير المستقل: التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك: (BGOV)

يوضح الجدول رقم (2) نسبة الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة خلال الفترة من (2014–2018م).

جدول رقم (2): نسبة الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة للفترة من (2014–2018م)

البند / البنك	التسليف التعاوني للبناء	اليمن الدولي	الأهلي	التجاري	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمن والكويت
أولاً معلومات مجلس الإدارة:	--	--	--	--	--	--
1. مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2. تصنيف أعضاء مجلس الإدارة إلى مستقل، وتنفيذي أو غير تنفيذي.	**%2.5**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
3. المشاركة في وظائف الإدارة التنفيذية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
4. مكافآت ورواتب مجلس الإدارة	**%1.5**	**%2.5**	**%2.5**	**%2.5**	**0**	**%2.5**
5. عدد اجتماعات مجلس الإدارة	**%1**	**0**	**%1.5**	**0**	**0**	**0**
6. مسؤوليات مجلس الإدارة	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
7. معايير تقييم فعالية أداء مجلس الإدارة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
نسبة الإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة	**%7**	**%2.5**	**%4**	**%2.5**	**0**	**%2.5**
ثانياً معلومات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:						
أ. لجنة الحوكمة:						
1. عدد أعضاء لجنة الحوكمة.	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2. ملخص مهام ومسؤوليات لجنة الحوكمة	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
ب. لجنة المراجعة:						
1. عدد أعضاء لجنة المراجعة	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2. ملخص مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة	**%2**	**%½**	**%½**	**0**	**0**	**%2**
ج. لجنة الترشيح والمكافآت:						
1. عدد أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2. ملخص مهام ومسؤوليات لجنة الترشيح والمكافآت	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
د. لجنة إدارة المخاطر:						
1. عدد أعضاء لجنة إدارة المخاطر	**%2**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

2. ملخص مهام ومسؤوليات لجنة إدارة المخاطر	%2	0	0	0	0	%2.5
نسبة الإفصاح عن معلومات الإفصاح عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	%16	%½	%½	0	0	%4.5
ثالثاً معلومات الإدارة التنفيذية:	--	--	--	--	--	--
1. مؤهلات وخبرات المدراء التنفيذيين.	0	0	0	0	0	0
2. مسؤوليات المدراء التنفيذيين.	2	0	0	0	0	0
3. مستويات رفع التقارير.	0	0	0	0	0	0
4. مكافآت ورواتب المدراء التنفيذيين.	0	%2.5	%2.5	0	0	0
نسبة الإفصاح عن معلومات الإدارة التنفيذية	%2	%2.5	%2.5	%0	0	0
رابعاً معلومات عن بيئة الضبط والرقابة الداخلية:	--	--	--	--	--	--
1. شهادة ضمن التقرير السنوي عن مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	0	0	0	0	0	0
2. تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في تاريخ إعداد البيانات المالية	0	0	0	0	0	0
3. تقرير من المراجع الخارجي يبن رائه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.	0	0	0	0	0	0
4. شهادة ضمن التقرير السنوي عن هيكل وطبيعة عمليات إدارة المخاطر	%2	0	0	0	0	0
5. تحليل جميع المخاطر التي تواجه البنك بما فيها مخاطر الائتمان والسيولة والسوق	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
نسبة الإفصاح عن معلومات بيئة الضبط والرقابة الداخلية	%4.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5

جدول رقم (2): نسبة الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة للفترة من (2014-2018م)

البند / البنك	التسليف التعاوني للبناء	اليمن الدولي	الأهلي	التجاري	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمن والكويت
خامساً: معلومات عن الإفصاح والشفافية:	--	--	--	--	--	--
1. الإفصاح الشامل وفقاً لمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) أو تعليمات البنك المركزي	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
2. الإفصاح بشكل منتظم عن البيانات المالية السنوية على الموقع الالكتروني	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
3. الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وقابلة للفهم والمقارنة	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
4. الإفصاح عن ملاحظات وتحليلات الإدارة لمعلومات مالية وغير مالية لنتائج عمليات البنك ووضعه المالي	%2.5	0	0	0	%1.5	0
5. الإفصاح عن الأحداث الجوهرية وأثرها على البنك	0	0	0	0	0	0
6. الإفصاح عن أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل	%2.5	0	%2.5	0	%2.5	%2.5

والأخلاقيات.						
7. الهيكل التنظيمي للبنك.	%2.5	0	0	0	0	0
8. الإفصاح عن هيكل الملكية الأساسي	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
9. الإفصاح كحد أدنى عن المساهمين الرئيسين.	0	0	0	0	0	0
10.الإفصاح عن سياسات التعويضات والمكافآت المتبعة في البنك	0	0	0	0	0	0
11. معلومات تفصيلية عن الأتعاب التي حصل عليها المراجع الخارجي	%2.5	0	0	%2.5	0	%2.5
12. تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
13.ملخص أهم التغييرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك.	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
نسبة الإفصاح عن معلومات الإفصاح والشفافية	%25	%15	%17.5	%17.5	%19	%20
سادساً: معلومات عن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى:	--	--	--	--	--	--
1. توزيعات أرباح المساهمين	0	%2	%2	%1	%2.5	%2
2. توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح تمكنهم من تقييم نظام الحوكمة في البنك.	0	0	0	0	0	0
3. تلبية متطلبات السلطة الرقابية والإشرافية على البنك	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5	%2.5
نسبة الإفصاح عن معلومات حقوق المساهمين وأصحاب المصالح	%2.5	%4.5	%4.5	%3.5	%5	%4.5
الإجمالي العام	%57	%27.5	%29	%28.5	%26.5	%34

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

1. اختلاف مستوى الإفصاح عن جميع قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية، حيث بلغ أعلى مستوى للإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (57%)، وأدنى مستوى للإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير وذلك بنسبة (26.5%)، وربما يعود ذلك إلى ضعف رقابة ومتابعة البنك المركزي اليمني للبنوك التقليدية اليمنية للالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.
2. اختلاف مستوى الإفصاح عن المكونات الفرعية لقواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية، حيث بلغ مستوى الإفصاح على النحو التالي:

- **معلومات مجلس الإدارة:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (7%)، بينما كان أدنى مستوى للإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة في التقارير المالية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير والتي لم تتضمن أية معلومات تتعلق بالحوكمة عن مجلس الإدارة.
- **معلومات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (16%)، بينما كان أدنى

مستوى للإفصاح عن معلومات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في التقارير المالية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك التجاري اليمني، والتي لم تتضمن أية معلومات تتعلق باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- **معلومات الإدارة التنفيذية:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات الإدارة التنفيذية في التقارير المالية لكل من بنك اليمن الدولي والبنك التجاري وذلك بنسبة (2.5%)، بينما كان أدنى مستوى للإفصاح عن معلومات الإدارة التنفيذية في التقارير المالية لكل من البنك الأهلي والبنك اليمني للإنشاء والتعمير وبنك اليمن والكويت، والتي لم تتضمن أية معلومات تتعلق بالإدارة التنفيذية.
- **معلومات بيئة الضبط والرقابة الداخلية:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات بيئة الضبط والرقابة الداخلية في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (4.5%)، بينما تساوت نسبة الإفصاح عن معلومات بيئة الضبط والرقابة الداخلية في التقارير المالية لبقية البنوك عينة الدراسة وذلك بنسبة (2.5%).
- **معلومات الإفصاح والشفافية:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (25%)، بينما كان أدنى مستوى للإفصاح عن معلومات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لبنك اليمن الدولي وذلك بنسبة (15%) وهذا المكون الفرعي كان أعلى المكونات الفرعية إفصاحاً في التقارير المالية لجميع البنوك التقليدية اليمنية.
- **معلومات حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى:** كان أعلى مستوى للإفصاح عن معلومات حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في التقارير المالية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير وذلك بنسبة (5%)، بينما كان أدنى مستوى للإفصاح عن معلومات حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في التقارير المالية لبنك التسليف التعاوني الزراعي وذلك بنسبة (2.5%).

إضافة إلى ذلك يوضح الجدول رقم (3) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور المتغير المستقل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة.

جدول رقم (3): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور المتغير المستقل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك BGOV

البيـــــان	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى		القيمة العظمى
الإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة.	30	3.08	2.31	.00		7.00
الإفصاح عن معلومات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	30	3.58	6.37	.00		16.00
الإفصاح عن معلومات الإدارة التنفيذية	30	1.17	2.88	.00		2.50
الإفصاح عن معلومات بيئة الضبط والرقابة الداخلية	30	2.83	.82	2.50		4.50
الإفصاح عن معلومات الإفصاح والشفافية	30	19	3.32	15.00		25.00
الإفصاح عن معلومات حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	30	3.08	2.31	.00		7.00
المتوسط العام للإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك	**30**	**33.40**	**15.29**	**20**		**60**

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام للإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة بلغ(33.4)، وبانحراف معياري (15.29) وأعلى قيمة للإفصاح بلغت (60) وأدنى قيمة بلغت (20).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك تدني كبير في مستوى الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية، وربما يعود ذلك إلى ضعف الرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي اليمني على البنوك التقليدية.

المتغير الوسيط: ممارسات إدارة الأرباح: EM

يوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير المتغير الوسيط ممارسات إدارة الأرباح للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة.

جدول رقم (4): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير المتغير الوسيط ممارسات إدارة الأرباح (الأرقام بالألف)

البيـــان	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة العظمى
التسويات الكلية	**30**	**-18518092.76**	**27866637.02**	**-93581027.0**	**36889005.00**
التسويات غير الاختيارية	**30**	**48454316.41**	**37834350.38**	**-33786275.44**	**139461413.90**
التسويات الاختيارية	**30**	**- 66972408.17**	**43897915.54**	**-10118903.02**	**165852354.88**

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

1. أن المتوسط الحسابي للتسويات الكلية لدى البنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة بلغ (18518092.76-)، كما بلغ أعلى مقدار للتسويات الكلية (36889005.0)، بينما بلغ أدنى مقدار للتسويات الكلية (93581027-)، وهذا يشير إلى وجود تشتت في التسويات الكلية لدى البنوك التقليدية عينة الدراسة.
2. أن المتوسط الحسابي لتقدير التسويات غير الاختيارية لدى البنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة بلغ (48454316.41)، كما بلغ أعلى تقدير للتسويات غير الاختيارية (139461413)، بينما بلغ أدنى تقدير للتسويات غير الاختيارية (33786275.44-)، وهذا يشير إلى وجود تشتت في التسويات غير الاختيارية لدى البنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة.
3. أن المتوسط الحسابي لتقدير التسويات الاختيارية (ممارسات إدارة الأرباح) لدى البنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة بلغ (66972408.17-)، كما بلغ أعلى تقدير للتسويات الاختيارية (165852354.88)، بينما بلغ أدنى تقدير للتسويات الاختيارية (10118903.02-)، وهذا يشير إلى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية عينة الدراسة خلال الفترة من (2014–2018م).

المتغير التابع: مصداقية القوائم المالية: CFS

يوضح الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير مصداقية القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية، وذلك وفقاً للنموذج الذي سبق توضيحه في منهجية قياس متغيرات الدراسة.

جدول رقم (5): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير مصداقية القوائم المالية للبنوك التقليدية اليمنية

البيـــــان	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة العظمى
التدفقات النقدية التشغيلية للفترة القادمة/ إجمالي الأصول في الفترة الحالية CFO_{t+1}	30	.0983	.11870	-.11	.34
صافي الحسابات المدينة –الالتزامات المتداولة/ إجمالي الأصول في الفترة الماضية. $Accr_t$	30	-.8949	.13416	-1.24	-.62
صافي الدخل قبل الاهلاكات/ إجمالي الأصول في الفترة الحالية. $Cpcf_t$	30	.9216	.13783	.65	1.26
الأصول المتداولة الأخرى / إجمالي الأصول في الفترة الحالية. Def_{t+1}	30	.9897	.00542	.98	1.01

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن متوسط التدفقات النقدية التشغيلية للفترة القادمة / إجمالي الأصول في الفترة الحالية بلغ (.0983)، كما بلغت القيمة العظمى (0.34)، بينما بلغت القيمة الصغرى(0.11-) وهذا يشير إلى وجود تشتت في نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للفترة القادمة/ إلى إجمالي أصول الفترة الحالية لدى البنوك التقليدية عينة الدراسة.
2. أن متوسط صافي الحسابات المدينة بعد استبعاد الالتزامات المتداولة / إجمالي الأصول في الفترة الماضية بلغ (0.89-) كما بلغت القيمة العظمى (0.62-)، بينما بلغت القيمة الصغرى (1.24-).
3. أن متوسط صافي الدخل قبل الاهلاكات/ إجمالي الأصول للفترة الحالية بلغ (0.92)، كما بلغت القيمة العظمى(1.26)، بينما بلغت القيمة الصغرى (0.65).
4. أن متوسط الأصول المتداولة الأخرى/ إجمالي الأصول للفترة الحالية بلغ (0.989)، كما بلغت القيمة العظمى(1.01)، بينما بلغت القيمة الصغرى(0.98).

تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون وذلك كما يوضحها الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): نتائج معاملات ارتباط بيرسون لقياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة	ممارسات إدارة الأرباح	مصداقية القوائم المالية
التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة	Pearson Correlation	1	-.849	.891
	Sig		.000	.000
ممارسات إدارة الأرباح	Pearson Correlation	-.849	1	-.922
	Sig	.000		.000
مصداقية القوائم المالية	Pearson	.891	-.922	1

	Correlation			
	Sig	.000	.000	

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

1. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.849 -).
2. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية، حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.891).
3. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.922 -).

اختبار فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات التالية:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تمثل (قواعد حوكمة البنوك وحجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك) كمتغيرات مستقلة وتمثل مصداقية القوائم المالية كمتغير تابع، ويتم التعبير عن العلاقة السابقة من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$Y(CFS) = B_0 + B_1 * BGOV + B_2 * BSIZE + B_3 * AUOSIZE + B_4 * EBA + \varepsilon_{it} \quad (14)$$

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج العلاقة السابقة على النحو التالي:

جدول رقم (7): مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرضية الأولى

المتغيرات	Coefficients	Std.Error	T	Sig. T
Constant	-	.148	35,95	.000
BGOV	.360	.013	26.69	.000
BSIZE	.004	.021	.201	.841
AUOSIZE	.117	.011	2.627	.015
EBA	.022	.033	.665	.507
R	.893			
R^2	.798			
A djusted	.794			
S.Eof	.05328			
F.Statistic	192.13			
F.Table	2.69			
Sig.F	.000			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن حجم علاقة الارتباط بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) وصلت (89%) وهو ما تؤكده

قيمة R، كما بلغت قيمة F (192.13) وبمستوى دلالة إحصائية (.000) وهذا يشير إلى قبول النموذج لتمتعه بالملائمة.

2. أن قيمة معامل التحديد المصحح Adj بلغت (79.4%)، وهذا يعني بأن (79.4%) من التغير في مصداقية القوائم المالية ناتج عن التغيرات الحادثة في قواعد حوكمة البنوك في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) لدى البنوك التقليدية اليمنية.
3. وجود تأثير لقواعد حوكمة البنوك على مصداقية القوائم المالية، حيث تبين أن زيادة التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة بمقدار وحدة واحدة يسهم في زيادة مصداقية القوائم المالية بمقدار (0.36) كوحدة معيارية وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (.000).

وبناءً على ما سبق يستنتج الباحث رفض الفرضية الأولى التي نصت على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية. وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تمثل (قواعد حوكمة البنوك وحجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك) كمتغيرات مستقلة وتمثل ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع، ويتم التعبير عن العلاقة السابقة من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$Y(ME) = B_0 + B_1 * BGOV + B_2 * BSIZE + B_3 * AUOSIZE + B_4 * EBA + \varepsilon_{it} \quad (15)$$

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج العلاقة السابقة على النحو التالي:

جدول رقم (8): مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرضية الثانية

المتغيرات	Coefficients	Std.Error	T	Sig. T
Constant	-	1.327	18,42	.000
BGOV	-2.755	.121	-22.714	.000
BSIZE	.516	.184	2.798	.006
AUOSIZE	-.316	.095	-3.34	.001
EBA	-1.005	.300	-3.353	.300
R	.86			
R^2	.74			
A djusted	.735			
S.Eof	.4790			
F.Statistic	138.57			
F.Table	2.69			
Sig.F	.000			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن حجم علاقة الارتباط بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) وصلت (86%) وهو ما تؤكده

قيمة R، كما بلغت قيمة F (138.57) وبمستوى دلالة إحصائية (.000) وهذا يشير إلى قبول النموذج لتمتعه بالملائمة.

2. أن قيمة معامل التحديد المصحح Adj بلغت (73.5%)، وهذا يعني بأن (73.5%) من التغير في ممارسات إدارة الأرباح ناتج عن التغيرات الحادثة في قواعد حوكمة البنوك في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) لدى البنوك التقليدية اليمنية.
3. وجود تأثير لقواعد حوكمة البنوك على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تبين أن زيادة التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة بمقدار وحدة واحدة يسهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح بمقدار (2.755-) كوحدة معيارية وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (.000).

وبناءً على ما سبق يستنتج الباحث رفض الفرضية الثانية التي نصت على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية. وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية.

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تمثل (ممارسات إدارة الأرباح وحجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك) كمتغيرات مستقلة وتمثل مصداقية القوائم المالية كمتغير تابع، ويتم التعبير عن العلاقة السابقة من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$Y(CFS) = B_0 + B_1 * ME + B_2 * BSIZE + B_3 * AUOSIZE + B_4 * EBA + \varepsilon_{it} \quad (16)$$

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج العلاقة السابقة على النحو التالي:

جدول رقم (9): مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرضية الثالثة

المتغيرات	Coefficients	Std.Error	T	Sig. T
Constant	-	.132	62,43	.000
ME	-.116	.003	-33.88	.000
BSIZE	.070	.017	4.197	.000
AUOSIZE	-.017	.009	-1.98	.058
EBA	-.106	.027	-3.883	.000
R	.93			
R^2	.864			
A djusted	.861			
S.Eof	.04379			
F.Statistic	307.72			
F.Table	2.69			
Sig.F	.000			

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن حجم علاقة الارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) وصلت (93%) وهو ما تؤكده قيمة R، كما بلغت قيمة F (307.72) وبمستوى دلالة إحصائية (000.) وهذا يشير إلى قبول النموذج لتمتعه بالملائمة.
2. أن قيمة معامل التحديد المصحح Adj بلغت (86.1%)، وهذا يعني بأن (86.1%) من التغير في مصداقية القوائم المالية ناتج عن التغيرات الحادثة في ممارسات إدارة الأرباح في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك، وحجم مكتب المراجعة، وامتداد نشاط البنك) لدى البنوك التقليدية اليمنية.
3. وجود تأثير لممارسات إدارة الأرباح على مصداقية القوائم المالية، حيث تبين أن زيادة ممارسات إدارة الأرباح بمقدار وحدة واحدة يسهم في تخفيض مصداقية القوائم المالية بمقدار (0.116-) كوحدة معيارية وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (000.).

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث رفض الفرضية الثالثة التي نصت على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية. وقبول الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل المسار لبناء نموذج الدراسة.

تحليل المسار: Path analysis

تم استخدام تحليل المسار وذلك لوجود متغير وسيط وهو ممارسات إدارة الأرباح في العلاقة بين المتغير المستقل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية كمتغير تابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك)، ويمكن توضيح هذا المسار من خلال الشكل التالي:

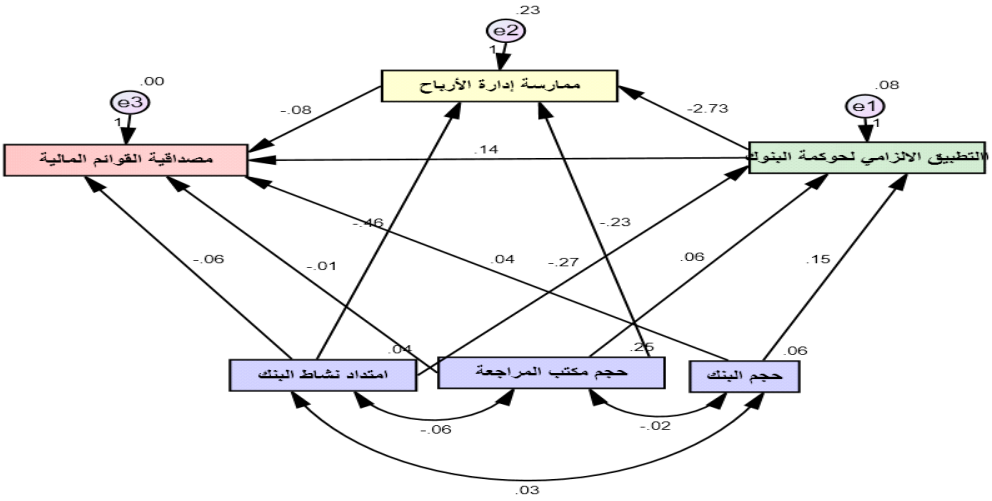

شكل رقم (2) تحليل المسار لممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية

التأثير الكلي والآثار المباشرة وغير المباشرة:

يوضح الجدول رقم (10) التأثير الكلي والآثار المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين المتغير المستقل التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية كمتغير تابع في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك).

جدول رقم (10): التأثير الكلي والآثار المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية

المتغيرات / التابعة / المتغيرات المستقلة	ممارسات إدارة الأرباح			مصداقية القوائم المالية		
	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	التأثير الكلي	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	التأثير الكلي
التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك	−2.735	.000	−2.735	0.144	0.213	0.357
ممارسات إدارة الأرباح	--	--	--	−0.078	.000	−0.078
حجم البنك	.000	−0.415	−0.415	0.044	0.054	0.099
حجم مكتب المراجعة	−0.227	−0.154	−0.381	−0.008	0.038	0.030
امتداد نشاط البنك	−0.458	0.749	0.290	−0.057	−0.062	−0.119

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن أقوى التأثيرات الكلية الايجابية على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، حيث بلغ مستوى التأثير (0.357)، بمعنى أن أي زيادة في الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة فإنه يزيد من مصداقية القوائم المالية، يليه متغير حجم البنك بمستوى تأثير كلي (0.099)، ثم حجم مكتب المراجعة (0.03)، بينما كانت أقوى التأثيرات الكلية السلبية على مصداقية القوائم المالية لمتغير امتداد نشاط البنك بمستوى تأثير كلي (0.119-)، يليه متغير ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير كلي-) 0.078).
2. أن أقوى التأثيرات المباشرة على ممارسات إدارة الأرباح كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، بمعنى أن التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك يسهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير-) (2.73، يليه متغير امتداد نشاط البنك بمستوى تأثير (0.458-)، ثم متغير حجم مكتب المراجعة بمستوى تأثير (0.227-).
3. أن أقوى التأثيرات غير المباشرة على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، وذلك عبر مسار ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير(0.213)، يليه متغير امتداد نشاط البنك عبر مسار التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك بمستوى تأثير(0.062-)، ثم متغير حجم البنك عبر مسار ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير(0.062).

مؤشرات جودة مطابقة النموذج:

يوضح الجدول رقم (11) مؤشرات جودة مطابقة النموذج.

جدول رقم (11): مؤشرات جودة مطابقة النموذج

مؤشرات جودة بناء النموذج	القيمة المحسوبة	درجة القطع	النتيجة
CMIN /DF	**1.145**	**CMIN /DF<5**	مطابقة بدرجة عالية
GFI	**0.987**	**GFI>0.90**	مطابقة بدرجة عالية
NFI	**0.992**	**NFI>0.90**	مطابقة بدرجة عالية
CFI	**0.999**	**CFI>0.90**	مطابقة بدرجة عالية
RMSEA	**0.071**	**0.0≤ RMSEA≥0.09**	مطابقة بدرجة عالية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كأي المعيارية **CMIN/DF** المحتسبة (1.145)، وهذه القيمة أقل من الدرجة (5) وهذا يدل على قبول عام للنموذج المفترض.
2. بلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة المعدل **GFI** (0.987) وهذه القيمة أكبر من الدرجة (0.90) وهذا يؤكد على تحقيق شرط حسن المطابقة المعدل لنموذج بيانات الدراسة.
3. بلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة المعياري **NFI** (0.992) وهذه القيمة أكبر من الدرجة (0.90) وهذا يؤكد على تحقيق شرط حسن المطابقة المعياري لنموذج بيانات الدراسة.
4. بلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة المقارنة **CFI** (0.999) وهذه القيمة أكبر من الدرجة (0.90) وهذا يؤكد تحقيق شرط حسن المطابقة المقارنة لنموذج بيانات الدراسة.
5. بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب **RMSEA** (0.071) وهذه القيمة محصورة بين (0.0 – 0.090)، حيث كانت أكبر من الدرجة (0.05) وأقل من الدرجة (0.090) وهذا يؤكد تحقيق شرط **RMSEA** لحسن المطابقة لبيانات الدراسة.
6. أن المؤشرات مجتمعة تدل على تمتع النموذج بالكامل بجودة المطابقة بدرجة عالية، وأن العلاقة بين متغيراته صحيحة.

تقدير معاملات النموذج:

يوضح الجدول رقم (12) تقدير معاملات نموذج تأثير ممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية.

جدول رقم (12): تقديرات معاملات نموذج تأثير ممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية

النموذج			Estimate	S.E	C.R	P	R Square
النموذج (1) BGOV	< ---	**BSIZE**	**0.152**	**0.279**	**0.545**	**0.586**	

BGOV	<--	**AUOSIZE**	**0.056**	**0.143**	**0.393**	**0.694**	**0.052**
BGOV	<--	**EBA**	**- 0.274**	**0.451**	**- 0.607**	**0.544**	
النموذج (2) EM	<--	**BGOV**	**- 2.735**	**0.321**	**- 8.518**	***	
EM	<--	**EBA**	**- 0.458**	**0.592**	**- 0.774**	**0.439**	**0.729**
EM	<--	**AUOSIZE**	**- 0.227**	**0.234**	**- 0.973**	**0.331**	
النموذج (3) Y(CFS)	<--	**EM**	**- 0.078**	**0.014**	**- 5.406**	***	
Y(CFS)	<--	**EBA**	**- 0.057**	**0.062**	**- 0.927**	**0.354**	
Y(CFS)	<--	**BGOV**	**0.144**	**0.047**	**3.079**	**0.002**	**0.897**
Y(CFS)	<--	**AUOSIZE**	**- 0.008**	**0.020**	**- 0.390**	**0.696**	
Y(CFS)	<--	**BSIZE**	**0.044**	**0.038**	**1.171**	**0.242**	

***مستوى المعنوية أقل من **0.01**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. تحقق معنوية النموذج الثاني، حيث تراوحت القيمة الحرجة بين (8.518- —0.774-) وهذا يؤكد تأثير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك) على ممارسات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية أقل من (0.01).
2. تحقق معنوية النموذج الثالث، حيث تراوحت القيمة الحرجة بين (5.406- —0.390-) وهذا يؤكد تأثير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك في ظل وجود متغير ممارسات إدارة الأرباح والمتغيرات الرقابية (حجم البنك وحجم مكتب المراجعة وامتداد نشاط البنك) على مصداقية القوائم المالية عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث إلى رفض الفرضية الرابعة التي نصت على أنه لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية. وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية.

النتائج

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

1. عدم اهتمام البنوك التقليدية اليمنية بتطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح عنها في تقاريرها المالية المنشورة.
2. اختلاف مستوى الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية وفقاً لمؤشر الإفصاح، حيث كانت أعلى نسبة إفصاح عن قواعد الحوكمة في التقارير المالية المنشورة لبنك التسليف التعاوني الزراعي، بينما كانت أدنى نسبة إفصاح عن قواعد الحوكمة في التقارير المالية المنشورة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.
3. تبين وجود ممارسات لإدارة الأرباح في القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية خلال الفترة من (2014–2018م) وفقاً لنموذج التسويات الاختيارية.
4. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.849 -).
5. وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية، حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.891).
6. وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية، حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.922 -).
7. أن أقوى التأثيرات الكلية الايجابية على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، حيث بلغ مستوى التأثير (0.357)، يليه متغير حجم البنك بمستوى تأثير كلي (0.099).
8. أن أقوى التأثيرات الكلية السلبية على مصداقية القوائم المالية لمتغير امتداد نشاط البنك بمستوى تأثير كلي (-0.119)، يليه متغير ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير كلي (-0.078).
9. أن أقوى التأثيرات المباشرة على ممارسات إدارة الأرباح كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وذلك بمستوى تأثير(2.73-)، يليه متغير امتداد نشاط البنك بمستوى تأثير (0.458-).
10. أن أقوى التأثيرات غير المباشرة على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك، وذلك عبر مسار ممارسات إدارة الأرباح بمستوى تأثير(0.213)، يليه متغير امتداد نشاط البنك عبر مسار التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك بمستوى تأثير(0.062-).

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. نجاح الحوكمة المصرفية لا يرتبط فقط بوضع قواعد الحوكمة ولكن بأهمية الالتزام بتطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد بشكل أساسي على متابعة قطاع الرقابة في البنك المركزي من جهة، وعلى مجلس إدارة البنك المعني وإدارته من جهة أخرى.
2. ضرورة التزام مكاتب وشركات المراجعة التي تتولى مراجعة القوائم المالية للبنوك التقليدية بمعايير المراجعة الدولية الخاصة بتحسين الاتصال مع مسئولين الحوكمة وذلك حتى يتمكنوا من القيام بالمسؤوليات التي أُلقيت على عاتقهم بموجب المعيارين (SAS260، SAS265) والتي من أهمها:
3. مساعدة المسئولين عن الحوكمة في الوفاء بمسؤولياتهم عن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية، مما يؤدي تحسين مصداقيتها.
4. عقد دورات تدريبية للإطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة في البنوك التقليدية اليمنية.
5. تفعيل دور جمعية البنوك اليمنية في متابعة البنوك التقليدية اليمنية على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة بشكل سليم.

المراجـع

إبراهيم، سماسم كامل، (2011م)،" دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها–دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد(15)، العدد (2)، ص 437–500.

البنك المركزي اليمني، "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية".
https://Centralbank.gov.ye

البنك المركزي اليمني، "المنشور الدوري رقم (3) لسنة 2013م".

التهامي، عبدالمنعم أحمد و القرشي، عبدالله علي، (2010م)،" تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية – دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد (3)، ص 161–186.

الجبوري، علي خالد، (2017م)، "موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، **مجلة جامعة ذي قار**، المجلد(12) العدد(3)، ص 79–93.

الصبري، حنان علي، (2017م)،" أثر تطبيق قواعد الحوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك التجارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عمان العربية، الأردن.

الصعيري، شروق علي، (2018م)،" دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي– دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة**، المجلد (9)، العدد(3)، ص 134–202.

العبسي، فكري أحمد، (2010م)،" متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية–دراسة ميدانية، "**رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أسيوط، مصر.

العلفي، نادية حسن، (2011م)،" تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، ص 22–45.

القرشي، عبدالله علي، (2010م)،" واقع حوكمة الشركات في البنوك اليمنية، "**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد (3)، ص 123-159.

النقودي، سوزي فاروق، (2012م)،" التطوير المقترح لمعايير المحاسبة للحد من ممارسات إدارة الربحية في ظل الدور المحاسبي لحوكمة الشركات-دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، العدد(1)، ص 181-206.

حسين، علاء علي، (2016م)، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاسها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري – دراسة تطبيقية، "**مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد (20) العدد (4)، ص 229-299.

رمضان، علي محمود، (2014م)، "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة دمشق، سوريا.

روحاني، دليله، (2014م)، "أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة على الوكالات البنكية بأم البواقي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

عريس، عمار وبحوصي، مجدوب، (2017م)، "تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد(3)، العدد(1)، ص 98-117.

عكه، محمود حسن، (2014م)،" مدى تأثير تطبيق الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على مصداقية التقارير المالية في تحديد وعاء ضريبة الدخل – دراسة ميدانية، "**رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أم درمان، السودان.

مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، (2018م)، "**المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)** -إطار مفاهيم التقرير المالي"، (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ناصف، على عبد السلام وإسماعيل، شيرين سعيد، (2013م)، "دور المراجع الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية – دراسة تحليلية انتقاديه"، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، العدد (3)، ص 290-320.

هاني، مريم، (2017م)، "تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل-دراسة ميدانية "، **المجلة الجزائرية**، المجلد (20) العدد (4)، ص 201-213.

Al Hajjar, Christina, (2019). "The Impact of Corporate Governance and Earnings Management in Islamic and Non Islamic Banks- Evidence from the MENA Region Banking Industry", **Un Published Master Thesis** University of Beirut Arab.

Al Ta'amneh, Mohammed, (2019). "Corporate Governance and Earnings Management: Evidence from the Jordanian Banking Sector", **Un Published Master Thesis** University of Ottawa, Canada.

Cornett, M., Marcus, A, and Tehranian, H., (2008). "Earning Management Corporate Governance and Financial Performance", **Journal of Financial Economics**, Vol.87, pp357-373.

Davies, L., Gberegbe, F. Ofurum, C., Egbe, S., (2016). "Corporate Governance and Earnings Quality of Listed Banks in Rivers State", **International Journal of Business and Management Invention** ,Vol.5, Issue.7, pp29-33.

Dwiati, Agustina and Ambarwati,Yulian, (2017). "Corporate Governance and Earnings Management and Investment Opportunity Set of Banking Industry in Indonesia", **Journal Keuangan dan Perbankan**,Vol. 21, No.2, pp321-330.

Ghosh, A., Marra, A. and Moon, D., (2010). "Corporate Boards, Audit Committees and Earnings Management: Pre- and Post-Sox Evidence", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol.37, No.9, pp1145-1176.

Hilman, (2019). "Good Corporate Governance Earnings Management and Profit Optimization to Increase the Competitveness of Sharia Commercial Banks Industry",**In Proceedings of the International Conference on Creative Economics Tourism and Information Management**, pp.48-53. https://www.scitepress.org.

Hribar, P., Collins, D, (2002). "Errors in Estimating Accruals: Implication For Empirical Research**", Journal of Accounting Research**, Vol.40, No.1, pp105-134.

Kjaerl, F., Haugdal, T., Sonderaard,A., Vagslid, A. (2020). "Corporate Governance and Earnings Management in aNordic Perspective: Evidence from the Oslo Stock Exchange", **Journal of Risk and Financial Management**, 13, pp1-18.

Kythreotis, Alexios, (2015). "Measurement Of Financial Reporting Quality Based on IFRS Conceptual Framework's Fundamental Qualitative Characteristics", **European Journal of Accounting Finance and Business**, Vol.2, Iss.3, pp4-29.

Nurfitriana, Annisa, and Yadiati, Winwin, (2018). "Relation Between Asymmetric Information Corporate Governance and Earnings Management Evidence from Indonesia", **International Journal of Advanced Engineering and Management Research**, Vol.3, Issue.2, pp146-159.

Paino, Halil, and Iskandar, Tjut, (2021). "Governance Issues on Earning Management: A Case of Manufacturing Industry", **Universal Journal of Accounting and Finance** Vol. 9 , Issue .6, pp1582-1593.

Shubita, Mohammad Fawzi, (2020). "Earnings Management and Corporate Governance Evidence from Jordanian Banks**", International Journal of Recent Technology and Engineering**, Vol.8, Issue.5, 1724-1731.

Whit, Hal, (2007). "Assessing Accrual Reliability in Periods of Suspected Opportunism", **Un Published doctor Thesis** University of pennsylvania state. https://etda.liraries.psu.edu.

Yur, Cetin and Ergun, Ugur, (2015). "Accounting Quality Models: A Comprehensive Literature Review", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol.3, Issue.5, pp33-66. https://centrlbank.gov.ye

http://www.bis.org/bcbs/pupl

www.cipe-arabia.org/pdfheb.asp